

## دراسة حول امكانية استخدام البرمجة الخطية في اعداد الموازنات الرأسمالية الخاضعة للندرة النسبية

هيفاء عبدالكريم حمزة

### المقدمة :

تعد الموازنات الرأسمالية من القرارات المهمة التي تعتمد عليها المنظمة في تحديد موقفها المالي في الامد القصير او البعيد .  
وهناك العديد من الطرق المحاسبية التي تستخدم في اعداد مثل هذه الموازنات الا انه في ظل الندرة النسبية للموارد المالية يجد متخذ القرار صعوبة في اختيار البديل الأمثل او في تحديد الحصص المثلى الواجب استثمارها من المشاريع المتاحة امامه . ويوفر أسلوب البرمجة الخطية باعتباره احد الاساليب الرياضية العلمية في بحوث العمليات طريقة اضافية لتساعد متخذ القرار في اعداد موازناته المالية في ظل الندرة النسبية المالية المتاحة .  
ومن هنا كان الهدف من هذا البحث هو الفاء الضوء على امكانية استخدام هذا النموذج في اعداد الموازنات الرأسمالية وتحديد الحصص المثلى من الاستثمارات المتاحة مما يؤدي الى اتخاذ القرار الأمثل بأسلوب رياضي يختلف عادة عن الطرق المحاسبية التقليدية .  
ومنهجية هذا البحث تتلخص بالفاء الضوء على نموذج البرمجة الخطية ومن ثم الطرق المحاسبية المتبعة في اعداد الموازنات الرأسمالية ومن ثم امكانية تطبيق نموذج البرمجة الخطية في اعداد مثل هذه الموازنات الخاضعة للندرة النسبية من خلال مثال افتراضي اعد لهذا الغرض نظرا لصعوبة الحصول على البيانات الخاصة بالموازنات الرأسمالية في الوقت الحاضر .

### نماذج البرمجة الخطية (١)

#### Linear Programming Models ( LPM )

يعتبر أسلوب البرمجة الخطية احد الاساليب للتوصل الى الاستخدام الأمثل للموارد الانتاجية الخاضعة للندرة النسبية بحيث يؤدي استخدامها الى اقصى قدر من الارباح Maximize Profits او الى اننى حد ممكن من التكاليف Minimize Costs . ويأخذ هذا الأسلوب في الحسبان درجة الندرة النسبية للموارد المتاحة للمنشأة في الاجل القصير وكذلك الاستخدامات البديلة لتلك الموارد . اذ يمكن باستخدام أسلوب البرمجة الخطية من ان تأخذ في الحسبان وجود أكثر من قيد على امكانية استخدام الموارد المتاحة او على الاستخدامات المتاحة لتلك الموارد .  
اضافة الى ذلك ان الحل المتوصل اليه باتباع أسلوب البرمجة الخطية يعكس ايضا المفاهيم العامة لتكلفة الفرص المضاعفة للوحدة من المورد الانتاجي والتي تتزايد بارتفاع حدة درجة الندرة النسبية التي يتعرض لها هذا المورد .  
ويأخذ نموذج البرمجة الخطية الشكل العام التالي في حالة الرغبة في التوصل الى اقصى قدر من الارباح (٢) .

المطلوب تعظيم قيمة الدالة الثالية ( دالة هدف الربح ) في ظل القيود التالية :

- القيود المفروضة على الموارد المتاحة واستخداماتها .
- 

### دالة الهدف Objective Function

تتمثل دالة الهدف في معادلة تعبر عن القيم المراد التوصل الي افضل قيمة لها من خلال حل المشكلة ، وفي حالة مشكلات تعظيم الارباح فان دالة الهدف عادة ما يتم صياغتها بشكل يضمن التوصل الي افضل قيمة لمجموعة العوائد المساهمة Contributions من المنتجات التي يمكن انتاجها وبيعها ، اذ يمكن تجاهل مجموع التكاليف الثابتة (المشتركة) التي تتحملها المنشأة بصرف النظر عن الاستخدامات البديلة التي يتم اختيارها .

### القيود The Constraints

تمثل القيود في نماذج البرمجة الخطية ، محددات لما يمكن ان يتخذه الحل الأمثل . ففي حالة استخدام اسلوب البرمجة الخطية لغرض التوصل الي افضل الاستخدامات الممكنة للموارد المتاحة لمنشأة صناعية مثلا ، فان القيود المفروضة على الحل الأمثل قد تكون :

- ١- قيودا تفرضها الاحجام المتوفرة من الموارد الانتاجية مثل وجود حدودا قصوى على عدد ساعات العمالة المتاحة او الوحدات من بعض المواد المباشرة او ساعات دوران الآلات .
- ٢- قيودا تفرضها ظروف الطلب على المنتجات التي يمكن ان تنتجها اليها الموارد المتاحة مثل وجود حدا أقصى لعدد الوحدات التي يمكن بيعها من احد المنتجات .

ويضاف الي ذلك نوعا اخر من القيود يرتبط بالناحية الفنية لحل نموذج البرمجة الخطية وهي ما يطلق عليها قيود ضرورة التوصل الي قيم موجبة ( شرط عدم السلبية ) -

Non-negativity Constrains وذلك لبعض المتغيرات التي يستحيل ان تأخذ قيما سالبة .

مثال ذلك ضرورة ان تأخذ الكميات التي يمكن انتاجها من كل منتج قيمة موجبة . ويراعى ان اسلوب البرمجة الخطية Linear Programming يمثل واحدا من الاساليب المختلفة للبرمجة الرياضية عموما Mathematical Programming ولذا يعتبر ملائما في تلك الحالات التي تأخذ فيها الظواهر موضع البحث علاقات خطية مثل افتراض ثبات سعر بيع الوحدة والتكلفة المتغيرة للوحدة عند كافة مستويات الانتاج لكل منتج .

### الموازنات الرأسمالية CAPITAL BUDGETING<sup>(١)</sup>

تعتبر قرارات الاستثمار في الاصول الحقيقية طويلة الاجل وكيفية تمويلها من اهم القرارات التي تتخذها المنشأة ، نظرا لآثارها على ربحية المنشأة . ودرجة المخاطرة التي تتعرض لها والتي تمتد الي العديد من الفترات ، ويطلق على مجموعة الوظائف المتعلقة بالتخطيط لحيازة الاصول الرأسمالية بمصطلح اعداد الموازنات الرأسمالية Capital Budgeting . ومثل هذه الأنشطة تحتاج الي تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المترتبة على مثل هذه المشاريع الاستثمارية الخاضعة لتقييم الادارة علاوة على احتياج مثل هذه القرارات الي المتابعة والمراجعة في مراحل التنفيذ مما يستلزم المام المعنيين باس اتخاذ القرارات الاستثمارية واجراءات وضعها موضع التنفيذ .

والمشروعات الاستثمارية التي تخضع لقرارات الموازنات الرأسمالية تتعلق عادة بواحد او اكثر من المجموعات التالية :

- ١- انتاج منتجات جديدة او التوسع في المنتجات القائمة .
- ٢- استبدال التجهيزات الرأسمالية الحالية ( الاصول الثابتة ) .

١- العظمة ، مصدر سابق .

- ٣- مشروعات البحوث والتطوير .
- ٤- النهوض ببعض المشروعات الخاصة التي تتطلب موارد مالية كبيرة نسبيا وتؤثر على القدرة الكسبية للمنشأة مستقبلا مثل الحملات الاعلانية كبيرة الحجم .
- ويمكن التمييز بين القرارات الاستثمارية المختلفة تبعا للظروف المحيطة بها والمتعلقة بالبدائل الاستثمارية المتاحة ومدى توافر الموارد المالية المتاحة للاستثمار ، حيث يمكن التمييز بين :
- أ- قرارات القبول او الرفض المتعلقة بتقييم الفرصة الاستثمارية المعينة كمشروع قائم بذاته ومستقلا عن قبول او رفض اية مشروعات استثمارية اخرى Independent Investment Projects .
- ب- قرارات ترتيب المشروعات الاستثمارية المتاحة Ranking Decisions والتي تتطلب تقييما للمشروع الاستثماري وعلاقته بباقي المشروعات الاستثمارية الاخرى . وتثار الحاجة الى الترتيب على وجه الخصوص عندما يواجه متخذ القرار بضرورة قبول مشروع واحد من بين اكثر من مشروع يؤدي نفس الغرض والتي يطلق عليها عادة بالبدائل المتنافسة اذ ان قبول أحد تلك المشاريع سوف يؤدي الى رفض باقي المشروعات المؤدية الى نفس الغرض .
- ت- القرارات الاستثمارية في ظل الندرة النسبية للموارد المالية في الاجل القصير او وجود قيود على حجم الميزانية الكلية التي يمكن توجيهها للاستثمار مع وجود عدد من المشروعات الاستثمارية التي تحتاج الى قدر من الاستثمارات يزيد عما هو موجود او متاح للمنشأة . ويشار عادة الى مثل هذا الوضع بمصطلح وجود قيود على الموازنة الرأسمالية Capital Rationing وهو ما سنركز عليه في بحثنا هذا . علما ان تحليل القرارات الاستثمارية يتشابه مع تحليل القرارات قصيرة الاجل في ان كلاهما يعتمد على اسس التحليل التفاضلي ، الا ان تحليل القرارات الاستثمارية تتميز عن غيرها من القرارات قصيرة الاجل في اعتمادها على تحليل التدفقات النقدية التفاضلية على مدى العديد من الفترات نظرا لطول العمر الانتاجي للتجهيزات الرأسمالية ، لذا تظهر الحاجة الى الاخذ بنظر الاعتبار المنفعة الزمنية للنقود بين الفترات المختلفة Time value of money .

### منهج التدفقات النقدية المخصومة لتقييم المشروعات الاستثمارية

#### Discounted Cash-Flow Approach

ويتميز منهج التدفقات النقدية المخصومة لغرض تقييم المشروعات الاستثمارية بضرورة الاخذ بنظر الاعتبار المنفعة الزمنية للنقود ويعكس هذا المفهوم اهمية توقيت التدفقات النقدية المترتبة على المشروع الاستثماري نظرا لان الوحدة النقدية المتوافرة الان تساوي اكثر من نفس الوحدة النقدية التي تتوفر في أي نقطة زمنية مستقبلية . ويعود ذلك الى العديد من العوامل منها اعتبارات تفضيل الاستهلاك العاجل وتوقعات التضخم في الفترات الزمنية المستقبلية علاوة على اعتبارات المخاطرة ، حيث يكون من الافضل لمتخذ القرار الحصول على الدينار او الدولار الان بدلا من دينار او دولار بعد عام نظرا لما يحيط تحقق الدينار او الدولار المستقبلي من مخاطر او لنقص قوته الشرائية نتيجة التضخم .

لذا يصبح من المهم التعرض الى مفهوم القيمة الحالية وما يرتبط بها من اسلوب خصم التدفقات النقدية والاساليب الثلاث الرئيسية التي تستخدم في تطبيق منهج التدفقات النقدية المخصومة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية هي :

- ١- طريقة صافي القيمة الحالية ( NPV ) Net Present Value .
- ٢- طريقة معدل العائد الداخلي على الاستثمار ( IRR ) Internal Rate of Return .
- ٣- طريقة مؤشر الربحية ( PI ) Profitability Index .

### طريقة صافي القيمة الحالية Net Present Value Method

تعتمد طريقة NPV على إيجاد القيمة الحالية لكافة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من المشروع الاستثماري ومقارنتها بالقيمة الحالية للمبلغ المطلوب الآن للاستثمار في المشروع Initial Cash Out Lay .

وتشير زيادة القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية على المبلغ المطلوب للاستثمار في حالة احد المشروعات الاستثمارية المطلوب تقييمها مستقلا من المشروعات الاخرى الى قبول ذلك المشروع . وفي حالة تعدد المشروعات الاستثمارية المتنافسة Mutually Exclusive Investments فانه يمكن المفاضلة بينها على اساس اختيار المشروع الذي يؤدي الى اكبر صافي قيمة حالية وادناه نورد مثلا على تطبيق طريقة صافي القيمة الحالية NPV لمشروعين استثماريين A و B حيث نلاحظ على الرغم من تساوي مجموع التدفقات النقدية (غير المخصومة) للمشروعين A و B الا انه للمشروع A صافي قيمة حالية NPV بمعدل خصم 10% تزيد على تلك الخاصة بالمشروع B نظرا لتفاوت توقيت حدوث التدفقات النقدية للمشروعين اذ ان المشروع A ينتج قدرا اكبر نسبيا من التدفقات الداخلة في الفترات الاولى بالقياس للمشروع B .

#### التدفقات النقدية

مبلغ الاستثمار المبدئي المطلوب الآن	للمشروع A	للمشروع B
في نهاية عام : ١	-7000	-7000
في نهاية عام : ٢	+4000	+2500
في نهاية عام : ٣	+3000	+2500
في نهاية عام : ٤	+2000	+2500
معدل الخصم 10% سنويا		

#### أولاً - المشروع A

القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المترتبة على المشروع

نهاية عام	التدفق النقدي الداخل	معامل القيمة الحالية بمعدل 10%	القيم الحالية
١	4000	0.90909	3636.36
٢	3000	0.82645	2479.35
٣	2000	0.75132	1502.64
٤	1000	0.68302	683.02
المجموع			8301.37

صافي القيمة الحالية NPV للمشروع A = القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية - المبلغ المبدئي للاستثمار .

$$\therefore NPV = 8301.37 - 7000 = 1301.37 \text{ I.D.} \quad (A)$$

#### ثانياً - المشروع B

١- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المترتبة على المشروع .

المبلغ التدفق السنوي المتساوي \* معامل القيمة الحالية لدفعه دورية عادية لمدة اربعة فترات بمعدل 10% للفترة

$$2500 * 3.16987 = 7924.675 \text{ I.D.}$$

٢- صافي القيمة الحالية للمشروع B

$$NPV = 7924.675 - 7000 = 924.675 \text{ I.D.} \quad (B)$$

**القرار:**

- أولاً - لغرض تقييم كل مشروع مستقل عن الآخر  
 قبول المشروع A لأن له صافي قيمة حالية NPV موجبة .  
 قبول المشروع B لأن له صافي قيمة حالية NPV موجبة .  
 ثانياً - لغرض ترتيب المشروعين الاستثماريين إذا كانا مشروعين متنافسين ، فإن المشروع A أفضل من المشروع B لأن له صافي قيمة حالية NPV أكبر .

**مفهوم القيمة الحالية وطريقة صافي القيمة الحالية**

**The Concept of Present Value and Net Present Value Method (NPV)**

ان مفهوم القيمة الحالية يتضمن الأخذ بنظر الاعتبار تفاوت توقيت حدوث التدفقات النقدية المترتبة على المشروع الاستثماري عن طريق اتباع مفاهيم الفائدة المركبة Compound Interest وطريقة صافي القيمة الحالية تعتمد على ايجاد القيمة الحالية لكافة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من المشروع الاستثماري ومقارنتها بالقيمة الحالية للمبلغ المطلوب الان للاستثمار في المشروع Initial Cash Out Lay وزيادة القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية على المبلغ المطلوب للاستثمار تشير في حالة احد المشروعات الاستثمارية المطلوب تقييمها مستقلا عن المشروعات الاخرى الى قبول ذلك المشروع ، وفي حالة تعدد المشروعات الاستثمارية المتنافسة فانه يمكن المقاضلة بينها على اسس اختيار ذلك المشروع الذي يحقق أكبر صافي قيمة حالية .  
 وتمدنا طريقة (NPV) في حالة تقييم المشروعات الاستثمارية القائمة بذاتها (المستقلة) بقاعدة عامة يتم على اساس اتباعها اتخاذ القرار الاستثماري المناسب .  
 - اذا كان صافي القيمة الحالية < صفر - يقبل المشروع .  
 - اذا كان صافي القيمة الحالية > صفر - يرفض المشروع .  
 - اذا كان صافي القيمة الحالية = صفر - يمكن قبول او رفض المشروع (بناء على اعتبارات اخرى) .

ويمكن ان نورد المثال التالي لتوضيح دور استخدام مفهوم صافي القيمة الحالية فسي اتخاذ القرار الاستثماري المناسب عن طريق مقارنتها مع طريقة العائد النقدي . وباعتبار ان الزمن الحالي ( سنرمز له بـ صفر ) .  
 لنفرض ان امام متخذ القرار لشركة معينة فرصة للاستثمار في مشروعين ، الاستثمار الاول يتطلب توفير مبلغ نقدي حالياً بمقدار 10 آلاف دينار والمبلغ المطلوب له بعد سنتين من الان هو 14 الف دينار ويحقق تدفق نقدي مقداره 24 الف دينار بعد سنة من الان .  
 اما الاستثمار الثاني فيتطلب مبلغ نقدي حالي مقداره 6 الف دينار والف دينار بعد سنتين من الان ويحقق تدفق نقدي مقداره 8 الف دينار بعد سنة من الان . أي من الاستثمارين افضل ؟  
 ١- طريقة النقد الصافي :

$$\text{الاستثمار الاول سيحقق نقدا صافيا مقداره I.D. } -10000+24000-14000=0$$

$$\text{الاستثمار الثاني سيحقق نقدا صافيا مقداره I.D. } -6000+8000-1000=1000$$

أي انه حسب طريقة النقد الصافي فان متخذ القرار سيختار الاستثمار الثاني لانه افضل من الاستثمار الاول .

**٢- طريقة صافي القيمة الحالية NPV**

اما عند المقارنة بين الاستثمارين على اساس طريقة صافي القيمة الحالية NPV وبعد ان ناخذ التدفقات النقدية المخصومة بنظر الاعتبار وباستخدام معدل الاستثمار السنوي (V) حيث ان :  
 الدينار الان =  $K(1+V)^K$  من السنوات من الان و K هو عدد السنوات .  
 أي ان الدينار المستلم بعد K من السنوات من الان يعادل استلام  $(1+V)^K$  دينار الان وبافتراض ان  $V=0.2$  يمكن احتساب القيمة الصافية الحالية للاستثمارين السابقين وكما يلي :

- القيمة الصافية الحالية NPV للاستثمار الأول تساوي :

$$-10000 + \frac{24000}{1+0.2} - \frac{14000}{(1+0.2)^2} = 277.78 \text{ I.D.}$$

أي ان قيمة المصنوع الذي سيتم استثماره عن طريق الاستثمار الأول ستزداد قيمته ( بدنانير الوقت الحالي ) بمقدار 277.78 دينار .

- القيمة الصافية الحالية (NPV) للاستثمار الثاني تساوي :

$$-6000 + \frac{8000}{1+0.2} - \frac{1000}{(1+0.2)^2} = -27.78 \text{ I.D.}$$

أي قيمة المصنوع الذي سيتم استثماره عن طريق الاستثمار الثاني ستتخف ( بدنانير الوقت الحالي ) بمقدار 27.78 دينار . أي انه وحسب مفهوم (NPV) يكون الاستثمار الأول افضل من الاستثمار الثاني وهذا معاكس لما حصلنا عليه من طريقة التدفقات النقدية علماً ان المقارنة بين الاستثمارات المختلفة غالباً ما تعتمد على قيمة معدل الفائدة السنوي ( V ) مع الإشارة الى ان تحليلنا يفترض ان التدفقات النقدية المستقبلية للاستثمارات معروفة مسبقاً ومؤكدة .

#### معدل الخصم المستخدم في احتساب صافي القيمة الحالية :

ان تطبيق طريقة صافي القيمة الحالية يتطلب تحديد معدل الخصم المستخدم في ايجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والمترتبة على الاستثمار و يشار عادة الى معدل الخصم باسم معدل تكلفة راس المال Cost of Capital او الحد الأدنى لمعدل العائد المرغوب Minimum Desierel Rate of Return ، ويتحدد معدل تكلفة راس المال عادة على اساس المتوسط المرجح لتكلفة الحصول على الاموال اللازمة من المصادر المختلفة المتاحة للمنشأة والتي تشمل على مصادر راس المال المملوك من اصدار اسهم في شركة مساهمة والاموال المحجوزة والمقترحة .

ان قرارات الاستثمار تتفاعل مع قرارات الهيكل التمويلي لذا يجب الانتباه الى الهيكل التمويلي والتغيرات التي تلحقه لما لها من اثر على تحديد معدل تكلفة راس المال للمنشأة وبالتالي على تقييم المشروعات الاستثمارية المتاحة لها .

والهيكل التمويلي يتأثر عادة بالعديد من المتغيرات منها المخاطرة المالية ( او اثر الاقتراض على درجة المخاطرة التي يتعرض لها المساهمين ) والتي تتطلب اعادة احتساب العائد الذي يتطلبه المساهمين وكذلك الاثر الضريبي الناتج عن الاقتراض ومعدلات الضرائب على ارباح الشركات وعلى توزيعات الارباح على المساهمين وغيرها من العوامل .

وفي حالة ترتيب المشروعات الاستثمارية وعدم وجود قيود على الموازنة الراسمالية تفضل طريقة صافي القيمة الحالية على الطريقتين المذكورتين آنفاً .

ويمكن الإشارة الى القواعد العامة الخاصة بتقييم المشروعات الاستثمارية تبعاً لمنهج التدفقات النقدية المخصومة (DCF) في ظل الطرق الثلاث وكما يلي :

١- لغرض التوصل الى قرارات قبول او رفض المشروعات الاستثمارية المستقلة ( كل مشروع مستقلاً بذاته ) تكون قواعد القرار في ظل الطرق الثلاث كما يلي :

قبول المشروع	رفض المشروع	
اكبر من صفر	اصغر من صفر	١-١- طريقة صافي القيمة الحالية NPV
اكبر من معدل تكلفة راس المال	اصغر من معدل تكلفة راس المال	١-٢- طريقة معدل العائد الداخلي على الاستثمار IRR
اكبر من واحد	اصغر من واحد	١-٣- طريقة مؤشر الربحية PI

ويتم التوصل الى نفس القرار بقبول او رفض المشروع الاستثماري المستقل باستخدام أي من الطرق الثلاث في ظل التدفقات النقدية المخصومة .

٢- في حالة ترتيب المشروعات الاستثمارية المتنافسة وفي ظل عدم وجود ندرة نسبية للأموال التي يمكن توجيهها للاستثمار فقد تفاوت ترتيب المشروعات الاستثمارية من طريقة إلى أخرى ويمكن القول أن طريقة صافي القيمة الحالية سوف تؤدي إلى أفضل النتائج بشأن ترتيب المشروعات المتنافسة طالما لا توجد قيود على حجم الموازنة الرأسمالية الموجهة للاستثمار .

٣- في حالة وجود ندرة نسبية في الأجل القصير للموارد المالية المخصصة للاستثمار وتعدد المشروعات الاستثمارية المتاحة للمنشأة فيمكن اتباع طريقة مؤشر القيمة الحالية (PI) حيث تضمن تعظيم صافي القيمة الحالية للمنشأة ككل . إلا أنه عندما تتعدد القيود المفروضة على الميزانية الرأسمالية للمنشأة فيمكن عند ذلك تطبيق أسلوب البرمجة الخطية في اختيار الحصص التي يمكن للمنشأة أن تستثمر أموالها في المشاريع المتاحة مع تحقيق أعظم عائد لها . حيث يعتبر أسلوب البرمجة الخطية أحد الأساليب الرياضية المستخدمة للتوصل إلى الاستخدام الأمثل للموارد الانتاجية الخاضعة للندرة النسبية بحيث يؤدي إلى تحقيق أقصى قدرة من الأرباح Maximize Profits أو التي ادنى حد ممكن من التكاليف Minimize Costs . وهذا الأسلوب يأخذ بنظر الاعتبار درجة الندرة النسبية للموارد المتاحة للمنشأة في الأمد القصير وكذلك الاستخدامات البديلة لتلك الموارد .

واستخدام أسلوب البرمجة الخطية يمكننا من أن نأخذ في الحسبان وجود أكثر من قيد على إمكانية استخدام الموارد المتاحة أو على الاستخدامات المتاحة لتلك الموارد علاوة على أن الحل الذي نتوصل إليه باتباع هذا الأسلوب يعكس أيضا المفاهيم العامة لتكلفة الفرصة المضاعة للوحدة من المورد الانتاجي والتي تترادف بارتفاع الندرة النسبية التي يتعرض لها هذا المورد . ونوضح كيفية استخدام أسلوب البرمجة الخطية في تحديد الحصص المثلى من الاستثمارات المتاحة للمنشأة في ظل وجود ندرة نسبية في الأجل القصير للموارد المالية المخصصة للاستثمار وتحقيق أعلى عائد للمنشأة من خلال المثال الافتراضي التالي \* :

شركة للبتترول امامها خمسة فرص للاستثمار والدفعات النقدية والقيمة الصافية الحالية (NPV) بملايين الدينارين موضحة في الجدول ادناه علما انه يتوفر لدى الشركة حاليا ( 40 ) مليون دينار مخصصة للاستثمار ، ومن خلال الحسابات التقديرية للشركة اتضح بأنه سيتم توفير (20) مليون دينار لدى الشركة بعد سنة من الآن سيتم تخصيصها أيضا لأغراض الاستثمار . وهناك إمكانية لدى الشركة بالحصول على اية حصة من الاستثمارات المتاحة وفي هذه الحالة فإن التدفقات النقدية والقيمة الصافية الحالية سيتم تحديدها وفق الحصص المخصصة ، فمثلا ارادت الشركة شراء 1/5 من الاستثمار الثالث فإن التدفقات النقدية التي تحتاج إليها ستكون بمقدار مليون دينار حاليا ومليون دينار كتدفق نقدي مطلوب بعد سنة من الآن . وهذه الحصة 1/5 من الاستثمار الثالث ستحقق NPV مقدارها 3.2 مليون دينار ( 16 \* 1/5 ) .

الشركة ترغب بتعظيم (NPV) القيمة الصافية الحالية التي يمكن ان تحصل عليها من الاستثمار في الخمسة مشاريع المتاحة لديها ، كيف يمكن للشركة ان تحقق هذا الهدف بافتراض ان جميع المستندات المالية التي تتوفر حاليا لا يمكن استخدامها بعد سنة من الآن . أي ان على الشركة ان تحدد الكمية المثلى من الحصص الاستثمارية التي يجب ان تشتريها من الاستثمارات الخمسة المتاحة والتي يمكن عن طريقها تعظيم القيمة الصافية الحالية NPV .

\* Winston , Wayne , L , " Operations Research " , Applications and Algorithms , Third Edition . Indiana University , Duxbury Press , California , 1993 , P.78 .

**الاستثمارات**

	1	2	3	4	5
التدفقات النقدية الحالية ( بملايين الدينارين )	11	53	5	5	29
التدفقات النقدية بعد سنة من الان	3	6	5	1	34
القيمة الصافية الحالية	13	16	16	14	39

بناء نموذج البرمجة الخطية :

نفرض ان  $X_i$  - هي الحصة التي ستشترىها الشركة من الاستثمارات ،  $i=1,2,3,4,5$  .

هدف الشركة تعظيم NPV التي ستحصل عليها من الاستثمارات الخمسة .

القيمة الصافية الحالية الكلية = القيمة الصافية الحالية للاستثمار 1 + القيمة الصافية الحالية للاستثمار 2 + ..... + القيمة الصافية الحالية للاستثمار 5 أي

$$NPV(1) + NPV(2) + \dots + NPV(5) =$$

القيمة الصافية الحالية للاستثمار 1 = NPV للاستثمار 1 \* حصة الشركة المشتراة من الاستثمار

$$13 X_1 = \text{الاول}$$

القيمة الصافية الحالية للاستثمار 2 = NPV للاستثمار 2 \* حصة الشركة المشتراة من الاستثمار

$$16 X_2 = \text{الثاني}$$

القيمة الصافية الحالية للاستثمار 5 = NPV للاستثمار 5 \* حصة الشركة المشتراة من الاستثمار

$$39 X_5 = \text{الخامس}$$

أي ان دالة الهدف يمكن التعبير عنها كما يلي :

$$\text{Max. } Z = 13X_1 + 16X_2 + 16X_3 + 14X_4 + 39X_5$$

اما المحددات فتكون :

المحدد الاول - ان الشركة لا يمكن ان تستثمر حاليا اكثر من 40 مليون دينار .

المحدد الثاني - ان الشركة لا يمكن ان تستثمر بعد سنة من الان اكثر من 20 مليون دينار .

المحدد الثالث - ان الشركة لا يمكن ان تشتري اكثر من 100% من الاستثمارات الخمسة المتاحة ويمكن التعبير رياضيا عن المحددات اعلاه كما يلي :

$$\text{المحدد الاول} - 11X_1 + 53X_2 + 5X_3 + 5X_4 + 29X_5 \leq 40$$

$$\text{المحدد الثاني} - 3X_1 + 6X_2 + 5X_3 + X_4 + 34X_5 \leq 20$$

$$\text{المحدد الثالث ولغاية السابغ يكون } X_i \leq 1, i = 1, 2, 3, 4, 5$$

أي ان النموذج الرياضي الكامل سيكون بالشكل التالي :

$$\text{Max. } Z = 13X_1 + 16X_2 + 16X_3 + 14X_4 + 39X_5$$

$$\text{S.t } 11X_1 + 53X_2 + 5X_3 + 5X_4 + 29X_5 \leq 40$$

$$3X_1 + 6X_2 + 5X_3 + X_4 + 34X_5 \leq 20$$

$$X_1 \leq 1$$

$$X_2 \leq 1$$

$$X_3 \leq 1$$

$$X_4 \leq 1$$

$$X_5 \leq 1$$

$$X_1, X_2, X_3, X_4, X_5 \geq 0$$

ويحل هذا النموذج باستخدام طريقة السمبلكس والحاسبة الالكترونية نحصل على النتائج التالية :

الحل الامثل هو :

$$X_1 = X_3 = X_4 = 1$$

$$X_2 = 0.201$$

$$X_5 = 0.288 \quad Z = 57.449$$

أي ان الشركة عليها ان تشتري 100% من الاستثمارات الاوّل والثالث والرابع و 20.1% من الاستثمار الثاني و 28.8% من الاستثمار الخامس والقيمة الصافية الحالية الكلية التي ستحصل عليها الشركة من هذه الاستثمارات هي 57.449000 دينار . علما انه في بعض الاحيان يكون من الصعوبة شراء الحصص من الاستثمارات المتاحة بدون التضحية بالتدفقات النقدية المرغوبة من هذه الاستثمارات ، لذا فانه في العديد من الموازنات الاستثمارية يكون من غير المعقول التعبير عن  $X_i$  على شكل حصص معينة ، لذا يتم التعبير عن  $X_i$  اما بقيمة صفر ( أي لا يكون هناك استثمار في المشروع المعني ) او 1 ( أي شراء الاستثمار بأكمله ) ، ومثل هذه المشاكل الخاصة بالموازنات الراسمالية يتم استخدام البرمجة الصحيحة في بناء النموذج الخاص بها وفي حلها . ومن خلال المثال اعلاه نتضح لنا سهولة تطبيق نموذج البرمجة الخطية واستخدامه في حل مشاكل الموازنات الراسمالية علاوة على انه يعتبر اداة رياضية تمكن متخذ القرار من تحديد الحصص المشترأة من أي استثمار متاح في ظل قيود الندرة النسبية للتدفقات النقدية في الاجل القصير والتي تحقق له الحصول على اعلى فائدة او اعلى قيمة صافية حالية كبديل عن الطرق المستخدمة والتي تم التطرق اليها انفا .

### نتائج التحليل

من خلال العرض السابق يتضح لنا سهولة استخدام طريقة البرمجة الخطية (LPM) في تقييم المشاريع الاستثمارية وفي تحديد الحصص المثلى المستقبلية منها بشكل دقيق وفعال . وهو ما هدفت منه الدراسة هذه في عرض الطريقة لكي تكون طريقة بديلة عن الطرق المحاسبية المعتادة في تقييم المشاريع الاستثمارية ، باعتبارها طريقة او وسيلة كمية دقيقة وسهلة التطبيق وبشكل خاص في ظل توفر الحاسبات الالكترونية والبرامج الجاهزة الخاصة بنماذج البرمجة الخطية . الا ان هذه الطريقة تشترط توفر المعلومات الكافية والدقيقة عن القيم الصافية الحالية للاستثمارات وعن كمية الارصدة المخصصة للاستثمارات لدى كل شركة لكي تكون النتائج المرجوة منها دقيقة وفي افضل صورة ممكنة .

### المصادر

#### العربية :

- 1- العظمة ، د. محمد ، د. يوسف العادلي ، و د. علي عبد الرحيم ، اساسيات التكاليف والمحاسبة الادارية ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ١٩٩٠ .
- 2- جزاع ، عيد ذياب ، بحوث العمليات ، التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ط ٢ ١٩٨٨

#### الاجنبية :

- 1- WINSTON , WAYNE , L. , " OPERATIONS RESEARCH " , Applications and Algorithms , 3<sup>rd</sup> Edition , Duxbury Press , Belmont , California 1993 .
- 2- GUPTA , P. K. and HIRA , D. S. , " OPERATIONS RESEARCH " , S.CHAND & Company ( Pvt ) LTD , NEW DELHI 1987 .

